

الأبعاد النووية والاقتصادية في إقليم آسيا الباسيفي

د. نانيس عبد الرزاق فهمي
دكتوراه في العلوم السياسية، متخصص في شؤون الأمن
الإقليمي ومنع الانتشار النووي

مقدمة :

تمثل منطقة آسيا والمحيط الهادئ بيئة طبيعية فريدة ومتعددة، وتمتد من حوض المحيط الهادئ إلى بحر الصين الجنوبي، والمحيط الهندي وصولاً إلى القطب الجنوبي لذا يوجد تنوع مناخي في المنطقة، حيث تتراوح من المناطق المناخية الاستوائية إلى المناطق المعتدلة المناخية. ومن الناحية الطبوغرافية تمثل منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل مميز أعلى قمم الجبال في (جبال الهيمالايا) "سفف العالم"، (وأعمق قاع للمحيط) في بحر سولو^(١)، ويمكن تقسيم المنطقة جغرافياً إلى النظم الإيكولوجية القارية والأرخبيلية والجزرية الصغيرة، ونظراً للتنوع الكبير في النظم الإيكولوجية البرية والبحرية لآسيا والمحيط الهادئ، فإن المنطقة بأكملها تحتوي على أكبر تنوع بيولوجي على الأرض، ويعنى ذلك أن الشراكة بين بلدان آسيا والمحيط الهادئ يمكن أن تكون مصدراً اقتصادياً مهماً بالنسبة للمنطقة في المستقبل.

أولاً: طبيعة النطاق الجغرافي الباسيفيكي الآسيوي:

يمتد الفضاء الباسيفيكي الآسيوي على ثلاثة نطاقات جغرافية فرعية بطبعها البحري؛ وهي المنطقة الشمالية لبحر الصين الجنوبي وتوابعها أهم الدول الإقليمية الفاعلة المكونة للمشهد السياسي للمحيط الهادئ وهي؛ روسيا والصين وشبه الجزيرة الكورية واليابان. ثم الجنوب نجد الفلبين، ماليزيا وإندونيسيا، وسنغافورة، وجميعها تعد الدول الرئيسية المكونة لمنطقة جنوب شرق آسيا التي شكلت تجمع الآسيان.



وهناك قارة أوقيانوسيا التي تضم ٦ دول على شكل جزر تتجاوز الألف جزيرة تمتد من فيجي وتونجا إلى جزر هاواي الأمريكية، وأكبرها استراليا ونيوزيلندا. كانت المشكلة الأساسية في الإقليم الجزي리 هي الاختبارات النووية الفرنسية، فلم توجد تنافسات نووية محتملة في الإقليم كما لم توجد تهديدات من جانب الدول النووية في الإقليم، كما يجب ملاحظة أن الحكومة الاسترالية كانت تنظر باهتمام إلى تطور الأسلحة النووية منذ الخمسينات من القرن العشرين، بل كان هناك ضغط من مسؤولي الدفاع في استراليا من أجل أحقيتها في تطوير قدراتها النووية حتى عام ١٩٧٢ ولمدة عقد كامل قبل التفاوض على إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في المحيط الهادئ، كما كان لدى نيوزيلندا واستراليا الخبرة العلمية والتقنية لتطوير أسلحتها النووية، وكان لدى استراليا قلق من احتمال تهديد أنها من الشمالي لا سيما من أندونيسيا التي بدأت حكومتها في تطوير برنامج للطاقة النووية، وعلى الرغم من عدم وجود تهديدات عسكرية نووية مباشرة للإقليم إلا أن القدرات النووية الروسية والصينية كان يمكن أن توجه للإقليم.

وفي ظل الأوضاع الإقليمية والدولية بدأت دول الإقليم في التوجه نحو اتخاذ ما يلزم لتحقيق الأمان في الإقليم سواء من الناحية النووية بإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، أو من ناحية التعاون الاقتصادي، لذلك شكلت دول الإقليم منتدى جزر الهايد (Pacific Islands Forum (PIF)، وهو من قبيل المنظمات الدولية الإقليمية إلى حد ما والتي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول المستقلة في المحيط الهايد، وقد تأسس في عام ١٩٧١ بوصفه منتدى جنوب المحيط الهايد South Pacific Forum وفي عام ١٩٩٩، تم تغيير الاسم إلى منتدى جزر المحيط الهايد Pacific Islands Forum ليعكس النطاق الجغرافي لأعضاء المنتدى^(٢)، وهذا الاسم أكثر شمولًا بعد توسيع المنتدى ليشمل ثلات دول أخرى هي جزر المارشال وميكرونيزيا وجزر بالاو (الولايات الموحدة)، والتي تمتد من الشمال حتى بلدان جزر المحيط الهايد الجنوبية، بما في ذلك أستراليا.



وهدف دول الإقليم هو الحياة في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية آمنة خالية من تهديد التلوث البيئي، كما اتضح منذ أول اجتماع عقد منتدى جزر الهايدي عام ١٩٧١، حيث كانت هناك مواقف معارضة لاختبارات النووية الفرنسية الأمر الذي أثر تأثيراً مباشراً في اتجاه دول الإقليم إلى إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في المحيط الهايدي وتحديد ملامحها^(٣).

ويتكون المنتدى من ١٦ دولة في منطقة المحيط الهايدي، وبدأ بعضاً ٧ دول مؤسسة (استراليا-جزر كوك-فيجي-نيوزيلاندا-ناورو-تونجو-ساموا الغربية^(٤))، ثم انضم بعد ذلك ميكرونيزيا-كيربياتيا-نيوي-جمهورية جزر المارشال-بالاو-بابونيونجينوا - جزر سليمان- توفالو وفانواتو- كولومبيا الجديدة، بولينزيا الفرنسية^(٥)، وعقد المنتدى أول اجتماع له عام ١٩٧١ وحضرته استراليا ونيوزيلندا كمراقبين، حيث أصبحا أعضاء كاملi العضوية في عام ١٩٧٢، وتدفع كل منهما ثلث ميزانية المنتدى السنوية.

ثانياً: المحددات الإقليمية لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهايدي:

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفي ظل ظروف الحرب الباردة قررت الولايات المتحدة الأمريكية استئناف تجاربها النووية في المحيط الهايدي على أتون بيكيني في مجموعة جزر مارشال في شمال الهايدي، وبعد أن تم إجلاء سكان هذه المنطقة، أطلقت ٦٧ قنبلة نووية بين عامي ١٩٤٦ و١٩٥٨، من بينها أول قنبلة هيروجينية (١٩٥٢)، ويمثل الأسطول الذي غرق في البحيرة الشاطئية جراء التجارب التي جرت عام ١٩٤٦ والتي أسفرت عن تأثيرات خطيرة على جيولوجية بيكيني وعلى بيئتها الطبيعية وصحة سكانها الذين تعرضوا للإشعاع^(٦).

كما شعرت دول الإقليم بقلق بالغ بعد إقامة الولايات المتحدة لقنبلتي هيروشيما ونجازaki، فضلاً عن العدد المتزايد للتجارب النووية التي تقوم بها فرنسا في جنوب الهايدي وتتأثيراتها على الصحة والأمن والملاحة ومن ثم السياحة، كما قامت بريطانيا



باختبارات أرضية في الفترة ١٩٥٢-١٩٥٧ في الأقاليم الاسترالية في مارلينجا، اموفيلد وجزيرة مونتي بولو، حتى تم توقيع اتفاقية الحظر الجزئي لإجراء التجارب النووية (Partial Test Ban Treaty) في عام ١٩٦٣ والتي حظرت إجراء مزيد من الاختبارات الأرضية، وفي نفس العام أقامت فرنسا موقعًا للاختبارات النووية في بولينزيا الفرنسية، ونفذت ٤٠ اختبار منها، فوق الأرض من عام ١٩٦٦ إلى ١٩٩٦ في مورا وإنجاتوفا.

وبمبادرة من استراليا طلب منتدى جزر الهايدي حكومة نيوزيلندا بنقل طلب أعضاء المنتدى للحكومة الفرنسية، وخاصة بعد ما أصبحت المنطقة أرض تجارب لهذا النوع من الأسلحة، ونتج عن ذلك قلق كبير بشأن الآثار الصحية والبيئية في الإقليم^(٧) وقد أدان وعارض المنتدى في بياناته الرسمية على مدار سنوات عديدة إجراء الاختبارات النووية التي تقوم بها فرنسا في منطقة الهايدي أو دفن النفايات المشعة أو النووية في المحيط الهايدي، كما يعمل المنتدى على متابعة الأنشطة النووية في الإقليم ومن ذلك دعوته لفرنسا لوقف فوري لما تقوم به من اختبارات نووية كما ورد في البيان السادس عشر للمنتدى في يوليو ١٩٨٥ وغيره من البيانات اللاحقة، ونظراً للتحديات المعقدة التي تواجه الأمن الإقليمي والدولي، فقد أقر المنتدى إنشاء نظام لتداول المعلومات بين الدول الأعضاء فيما لا يؤثر على أمنها السياسي والاقتصادي^(٨).

وبمبادرة من استراليا أيضاً وافق أعضاء منتدى جزر الهايدي على بدء مفاوضات إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الإقليم، وقد تم إنشائها بموجب اتفاقية راروتونجا التي فُتحت للتوقيع في ٦ أغسطس ١٩٨٥ أي بعد حوالي ثمانية عشر عام من اتفاقية تلاتيليكو وهي الاتفاقية الخاصة بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، وتعتبر تلك الفترة الزمنية أطول فترة زمنية بين توقيع المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية وإنشائهما فعلياً.



ثالثاً: المحددات الدولية لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أقليم

المحيط الهادئ:

شهدت السياسات العالمية لمنع الانتشار النووي الأفقي والرأسي تطورات كبيرة بعد توقيع اتفاقية تلاتيليكو في أمريكا اللاتينية^(٩)، فعلى مستوى منع الانتشار النووي الأفقي فقد تم التوصل في ١٩٦٨ إلى معايدة منع الانتشار النووي والتي دخلت حيز النفاذ في مارس ١٩٧٠ وكان توقيع تلك المعايدة حافزاً للأمم المتحدة لمواصلة جهودها لتحقيق تقدم نحو نزع السلاح النووي مستغلة في ذلك علاقات الوفاق التي سادت بين الكتلتين في تلك الفترة، فواصلت لجنة نزع السلاح عملها لبحث مقترنات نزع السلاح الشامل والتام تحت رقابة دولية فعالة.

وفي عام ١٩٦٩ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً اعتبرت بموجبه عقد السبعينيات من القرن العشرين عقداً لنزع السلاح، ودعت مؤتمر لجنة نزع السلاح لوضع برنامج شامل يتناول جميع ما يتعلق بمشكلة نزع السلاح العام والكامل، واتخذت الجمعية العامة في ٧ فبراير ١٩٧٠ قراراً تحول إلى معايدة دولية أبرمت في ١١ فبراير ١٩٧١ خاصة بجعل قاع البحار خال من الأسلحة النووية، وفي عام ١٩٧١ تم توقيع اتفاقية لتقليل احتمالات الحرب النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وفي عام ١٩٧٢ تم التوقيع أيضاً على اتفاقية سولت ١ (SALT1) للحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كما عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة الاستثنائية الأولى المخصصة لنزع السلاح في ١٩٧٨ بناءً على مبادرة من دول عدم الانحياز.

وكل تلك الأحداث السابقة قد ولدت آمالاً نحو إحياء جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف معتمدة في ذلك على الانفراج الذي كان قائماً أثناء تلك الفترة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، إلا أن بداية التوسع السوفيتي بالتدخل في أنجولا وموزمبيق، وامتد في فيتنام ولaos وكذلك في أمريكا اللاتينية في كل من نيكاراجوا



وهيمنة، وذلك بعد خروجه من مصر والشرق الأوسط في ١٩٧٢، فضلاً عن احتلال أفغانستان الذي اعتبر قمة المد السوفيتي، الأمر الذي أثر بدوره على سياسات منع الانتشار النووي، حيث كان لغزو أفغانستان أثره في عدم التصديق على اتفاقية سولت-٢ (SALT2) من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.^(١٠)

لذا كانت بداية الثمانينيات من القرن العشرين فترة صعبة في تاريخ الجهد الدولي الرامي لتنزيل السلاح النووي العالمي بسبب الاختلافات الشديدة بين الدول النووية الخمس. ولم تنشأ أي منطقة خالية بعد اتفاقية تيلاتيليكو خلال هذه الفترة، وأنشئت المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب الهادئ في السنوات الأخيرة للحرب الباردة لكن لم يكتمل توقيع الدول النووية من المعسكر الغربي على بروتوكولاتها إلا بعد انتهاء الحرب الباردة.

وقد تبنى منتدى جزر الهادئ PIF هذه القضية منذ ١٩٧٧ بناءً على مشروع قدمته نيوزيلندا دعا إلى إنشاء المنطقة الخالية في جنوب الهادئ، وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نفس العام وفي ١٩٨٣ أعادت استراليا طرح مفهوم المنطقة الخالية في الاجتماع السنوي للمنتدى، ثم في الاجتماع السنوي الخامس عشر في ١٩٨٤ أقر المنتدى مجموعة مبادئ قدمتها استراليا كأساس لإنشاء المنطقة الخالية، وهدفت هذه المبادئ إلى تجنب المنطقة من أن تصبح مكاناً لتنافس القوى الكبرى، والعمل على حفظ السلام والأمن وحماية الموارد الطبيعية والظروف المعيشية لشعوب جنوب المحيط الهادئ.^(١١)

كما تعرف دول جنوب الهادئ بالاتفاقيات الدولية والترتيبيات الإقليمية القائمة مثل ميثاق الأمم المتحدة، معاهدة منع الانتشار النووي، اتفاقية قانون البحار، واتفاقيات إنشاء المناطق الخالية الأخرى. وأن الأنشطة النووية لدول جنوب الهادئ يجب أن تتفق مع المبادئ والاتفاقيات الدولية المطبقة، كما يدعم المنتدى انضمام اعضائه لمعاهدة منع الانتشار النووي، وقد شكل المنتدى مجموعة عمل



The Working Group of Officials on a South Pacific Nuclear Free Zone
لوضع مشروع اتفاقية المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهدئ، واستعانت بالاتفاقيات السابقة في هذا المجال مثل اتفاقية تيلاتيلاكو، وأنتركتيكا^(١٢)، واتفاقية البحر العميق واتفاقية الحظر الجزئي لـ التجارب النووية. **Partial Test Ban Treaty (PTBT)**

وقد ظهرت فكرة إنشاء المنطقة في إطار منتدى جزر الهدئ عام ١٩٧٥، إلا أن المفاوضات الخاصة باقامتها لم تبدأ إلا في أوائل الثمانينات من القرن العشرين، وتم التوصل إلى المعاهدة واقررها المنتدى وفتحها للتوقيع في مدينة راروتونجا في أغسطس ١٩٨٥ ودخلت حيز النفاذ في ١١ ديسمبر ١٩٨٦ أى بعد حوالي خمسة عشر شهرا فقط لا غير من توقيعها، وهي مدة صغيرة نسبياً^(١٣)، وأصبحت ثاني معاهدة في العالم لإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة بالسكان.

رابعاً: اتفاقية راروتونجا وإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهدئ:

وُقعت اتفاقية راروتونجا عام ١٩٨٥ بين مجموعة من الدول -جزر صغيرة- في إقليم جنوب الهدئ تشمل ١٣ دولة جميعهم أعضاء في المنظمة السياسية الرئيسية في منطقة المحيط الهدئ، وهي منتدى جزر الهدئ (استراليا-جزر الكوك-فيجي-كيريباتي - نورو- نيوزيلاندا - جزر سليمان - تونغا - توفالو - فانواتو- بابوا غينيا الجديدة - ساموا الغربية - جزر مارشال - الولايات الموحدة لميكرونيزيا).

وتحظر معاهدة راروتونجا صنع أو حيازة أو إمتلاك دولها لأي جهاز تفجير نووي^(١٤)، والسيطرة عليه أو أن تسعى أو تتلقى مساعدة في صنع أو حيازة أجهزة تفجير نووي. وجهاز التفجير النووي وفقاً للمعاهدة هو أي سلاح نووي أو جهاز تفجير آخر يمكنه أن يطلق طاقة نووية بصرف النظر عن الغرض من استخدامه، فضلاً



عن حظر دفن المواد والنفايات الاشعاعية في البحر في اي مكان داخل منطقة جنوب الهادي، كما تحظر إمتلاك او تجربة أجهزة التفجير النووي للاغراض السلمية. وتمتنع الدول الأطراف عن تخزين اي أجهزة نووية متفجرة او اجراء تجارب نووية او تقدم موارد او مواد قابلة للانشطار او أجهزة لأية دولة، اذا لم تخضع لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(١٥)، وأعطت المعاهدة لكل دولة ممارسة حقها اذا ما كانت تسمح للسفن والطائرات الأجنبية بزيارة موانئها ومطاراتها وتؤيد حرية الملاحة في أعلى البحار، ولم تنص المعاهدة صراحة على حظر البحث والتطوير الموجه إلى القدرة على حيازة سلاح نووي.

وللاتفاقية ثلاثة بروتوكولات وهي؛ البروتوكول الأول خاص بالدول الخارجية التي تتبعها إقليمي واقعة داخل المنطقة (فرنسا-المملكة المتحدة-الولايات المتحدة)، ويتعلق البروتوكول الثاني بضمانات الأمن السليمة التي تقدمها الدول المالكة للسلاح النووي وذلك بالامتناع عن استخدام أو التهديد باستخدام أجهزة نووية متفجرة ضد أي طرف عضو في المنطقة، أما البروتوكول الثالث فإنه يرتبط بحظر إجراء تجربة أجهزة متفجرة نووية في المنطقة^(١٦)، وقد وقعت الدول النووية هذه البروتوكولات .

وتشمل مساحة المنطقة الداخلية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ من الساحل الغربي لاستراليا إلى المنطقة الداخلية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، وهي منطقة تشكل إقليماً متميزة ذا تخوم جغرافية محددة إلى حد كبير على الرغم من كونها لا تكون من ارض بل أغلبها يقع في المحيط الهادئ، أي أن أغلب مساحتها خارج نطاق سيطرة الموقعين على المعاهدة^(١٧) لكنها لا تمس المياه الدولية.

وتعمل معاهدة راروتنجا كإجراء لبناء الثقة والرقابة على التسلح الإقليمي خاصة مع عدم وجود تفاعلات صراعية حادة ذات أهمية في الإقليم بل شهد الإقليم علاقات تعاونية، لذلك لم تمتلك دول الإقليم أي مراافق نووية - باستثناء استراليا - فقد كانت الاهتمامات الأمنية في الإقليم تتركز على النشاطات الاقتصادية والتلوية المتصلة بنشاطات دول خارج الإقليم وهي الاختبارات النووية الفرنسية، ومن ثم تحظر المعاهدة



أية نشاطات نووية وتجاوز حيازة أو نصب الأسلحة النووية، وتركز على عملية إخلاء المنطقة من التجارب النووية والنفايات المشعة. وهو ما أوضحته أحكام المعاهدة.^(١٨)

رابعاً: تقييم دور منتدى جزر الهايد في تحقيق الأمان النووي في المحيط الهايد
يعد دور منتدى جزر الهايد هو دور المنشئ للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب الهايد، وقد مثل المنتدى ناقلة هامة لتبني معاهدة راروتونجا بشكل مؤسسي^(١٩) كما ساعد المنتدى في تحديد أبعاد المنطقة الجغرافية وبلورة قضاياها المشتركة وتكتيف مستويات التعاون الاقتصادي والاجتماعي الرسمي وغير الرسمي بين أطرافها، كما ساعد وجود حدود واضحة ومفهومة للإقليم والمنتدى في عدم وجود خلافات حول التحديد الجغرافي للإقليم خلال مرحلة إنشاء المنطقة على الرغم أن مساحة الإقليم ككل أوسع من مساحة الدول أعضاء المنتدى، كما أن إنزال إقليم جنوب الهايد الاستراتيجي ساعد على إنشاء المنطقة الخالية، وقد هدف المنتدى من خلال إنشاء المنطقة الخالية إلى تجنب منطقة جنوب الهايد من أن تكون مسرحاً لصراع القوى الكبرى.

وتواصل أمانة المنتدى بوصفها مركز تنسيق المعاهدة الترويج للمعاهدة، ورصد التطورات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بمنع انتشار الأسلحة النووية، وذلك من خلال إسداء المشورة للدول الأعضاء بشأن وضع المعاهدة وتطبيقها، والترويج للمعاهدة في المجتمعات الإقليمية والدولية التي تعالج قضايا الأمن ونزع السلاح، والاتصال بأمانات معاهدات المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية فيما يتعلق بأي تطورات ذات الصلة، وكفالة اذكاء الوعي العام بالمعاهدة ووثائقها وتيسير فرص الاطلاع عليها.

وتعد اتفاقية راروتونجا انجازاً متميزاً لمنتدى جزر الهايد، فهي إحدى مساهمات



المنتدى في تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي. وفي هذا السياق، فإن معاهدة راروتنجا بالتوالي مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعاملن على تحسين الأمن الإقليمي عن طريق اثبات التجارب النووية من جانب القوى الخارجية.

وقد جاء اهتمام المنتدى بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ انعكاساً لاهتمام أعضائه بخطورة الاستمرار في سباق التسلح وخطورة الحرب النووية، لذلك رحب المنتدى باستئناف محادثات ضبط التسلح بين القوى الكبرى وعبر عن رغبته في أن تصل هذه المحادثات إلى تحقيق ما سبق أن أعلنته هذه الدول من تخفيض الأسلحة النووية وتجنب سباق التسلح في الفضاء^(٢٠)، وقد أكد المنتدى أن إنشاء المنطقة الخالية في جنوب المحيط الهادئ تتوافق مع المادة السابعة من معاهدة منع الانتشار النووي وعمل على إبلاغ مؤتمر مراجعة هذه المعاهدة بالتقدم الذي تحقق بشأن إنشاء المنطقة في جنوب المحيط الهادئ، وشجع المنتدى أعضائه على الانضمام لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الأمم المتحدة لحظر الأسلحة النووية، وانضمت لها أخيراً كل من جزر الكوك وبالاو كما جاء في اجتماع المنتدى رقم ٩ في سبتمبر ٢٠١٨^(٢١).

وتتضمن المعاهدة إجراء تقديم الشكاوى ينطوي على إنشاء لجنة استشارية مخولة بالتفتيش، وإذا ما تبين أن الشكوى لها سند، فإن الحكم الجزئي المقرر بموجب المعاهدة يتمثل في الدعوة إلى عقد اجتماع للمنتدى على الفور، وهذا الحكم الجزئي السياسي يشجع الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

وبالنظر إلى أن التداعيات من شأنها أن تتضمن المساس بالمعاهدة ذاتها وبتحقيق الأهداف الأخرى التي قد ترغب في تحقيقها في المنطقة، بيد أنه لم تقدم أي شكاوى على الإطلاق ولم يعقد قط أي اجتماع للجنة الاستشارية.^(٢٢)

وأكد المنتدى رؤيته للاتفاقية على أنها تشكل إضافة مميزة لنظام نزع وضبط السلاح الموجود وأنها تساهم في حماية أمن الإقليم، واستجاب المنتدى لطالعات



ومخاوف أعضائه بشأن إمتلاك أو إجراء اختبارات نووية في الإقليم أو اغراق نفايات مشعة في البحر، وضمن الإنفاقية مواد تمنع ذلك، كما عبر المنتدى عن أمله في أن الدول المفترض توقيعها على البروتوكولات أن تراعي هذه المخاوف والتطلعات وتلتزم بالبروتوكولات.

كما شدد المنتدى على رفضه دفن النفايات المشعة في المحيط وعبر عن ذلك في بياناته السنوية، كما حرص على تضمين مادة في الإنفاقية تحظر دفن هذه النفايات في المحيط، وقد كلف المنتدى مجموعة عمل لعقد مشاورات مع الدول الكبرى من خارج المنطقة المفترض أن توقع على البروتوكولات الثلاث الملحة بالمعاهدة وذلك قبل الانتهاء منها، وان تقدم التوصيات اللازمة في هذا الشأن، وقد أنهى المنتدى البروتوكولات الخاصة بمعاهدة وفتحها للتوقيع، وقرر أنه في حال ما إذا طلب الأمر في المستقبل بتعديل الإنفاقية بشكل قد يؤثر على التزامات الدول التي وقعت البروتوكولات، فإنه على المنتدى أن يتشاور مع الدول ذات الصلة في الوقت المناسب، كما قرر المنتدى تضمين مادة تسمح للدول الموقعة على البروتوكولات بالإنسحاب في حال الظروف الغير متوقعة والتي قد تؤثر على مصالحها الوطنية.^(٢٣)

وقد وافق المنتدى على والبروتوكولات الثلاثة عام ١٩٨٦، وهي تحظر على الترتيب؛ صنع ووضع واختبار أجهزة متفجرة نووية في الأقاليم التابعة للدول الحائزة للأسلحة النووية فيما وراء البحار الداخلية في منطقة انتظام المعاهدة، واستخدام أو التهديد باستخدام أجهزة متفجرة نووية ضد أطراف المعاهدة وأراضيهم الواقعة داخل نطاق المنطقة، واجراء التجارب النووية في المنطقة.

وطالب المنتدى في اجتماعاته الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة من بين الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدق على البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدة، بالتصديق على بروتوكولات معاهدة راروتنجا ١٩٨٥ كوسيلة لتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي بما في ذلك عدم



الانتشار على الصعيد العالمي، حيث أصدر المنتدى بيانات خاصة بذلك بعد الاجتماع الرابع والثلاثين للمنتدى في أغسطس ٢٠٠٣، وفي اجتماع المنتدى الذي عقد في بالاو في يوليو ٢٠١٤ حيث دعا قادة المنتدى الولايات المتحدة إلى التصديق على بروتوكولات المعاهدة في أقرب وقت^(٢٤).

ويتابع المنتدى حالة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية من حيث انضمام دول جديدة أو حالة التوقيع والتصديق على المعاهدة، كما يتبع توقيع وتصديق الدول المالكة للسلاح النووي، بل ويدعوها ل القيام بذلك، وكان بيان المنتدى في القمة العشرين في يوليو ١٩٨٩ قد رحب بتصديق الصين على البروتوكولين ٣ و ٢، ودعا الدول النووية التي لم تصدق بعد على بروتوكولات معاهدة راروتنجا إلى القيام بذلك.^(٢٥)

كما يحيى المنتدى السكرتارية على مواصلة التعاون وتبادل المعلومات مع المنظمات المماثلة مثل أوبنال والآسيان^(٢٦)، كما أقر المنتدى بإنشاء لجنة تنسيق المنظمات الإقليمية في جنوب الهادي South Pacific Organizations Co-coordinating Committee (SPOCC) وأكّد أهميتها في ضمان والتأكيد على التعاون وتنسيق الأنشطة بين مختلف المنظمات الإقليمية.

وللمنتدى دور ملحوظ في تعزيز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الإقليم وفي كل ما يتصل بقضايا منع الانتشار النووي، حيث طالب الدول الأعضاء بالتوقيع والتصديق على الإتفاقية الشاملة لحظر التجارب النووية CTBT كخطوة تجاه نزع السلاح النووي، ولما لها من فائدة عملية خاصة نظام الرصد الخاص بالمعاهدة بما في ذلك شبكات الإنذار ضد الزلازل الأرضية وموجات تسونامي.^(٢٧)

ويواصل المنتدى دعم جهود أعضائه بشأن الرقابة على الأسلحة، في اجتماعه الثاني والأربعين في سبتمبر ٢٠١١ أصدر المنتدى بياناً مشتركاً مع الأمين العام للأمم المتحدة يؤكد على أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر الهادئ يدعم جهود منع



الانتشار ونزع السلاح بالإضافة إلى جوانب أخرى، بما فيها الرقابة على التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والخفيفة.^(٢٨)

وبشكل عام تتمثل أهمية المنتدى باعتباره المنتدى السياسي والأمني الرئيسي في المنطقة والدور الهام الذي يقوم به المنتدى في تعزيز الحوار في المجالين السياسي والأمني، فضلاً عن تدابير بناء الثقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ^(٢٩)، ويعمل المنتدى على دعم الأمن والسلام العالمي ضد انتشار الأسلحة النووية. ويجتمع قادة المنتدى سنوياً من أجل الاتفاق على استجابة جماعية لقضايا الإقليمية.

أما على مستوى الأمن الاقتصادي، فقد أقر قادة المنتدى في أكتوبر ٢٠٠٥ خطة الباسيفيك Pacific Plan التي تدعو إلى تحسين الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لسكان الإقليم من أجل أمن وسلامة منطقة جنوب الهادئ، كما تسعى لرفع مستوى الشفافية والكفاءة في استخدام موارد الإقليم. كما بادر المنتدى بتنفيذ اعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام في ١ نوفمبر ٢٠٠٧ وذلك ضمن المبادرات التي تتخذها دول المنطقة لتعزيز التعاون خاصة التعاون الاقتصادي في منطقة المحيط الهادئ.^(٣٠) وأنشئ مكتب جنوب الباسيفيك لتعاون الاقتصادي South Pacific Bureau for Economic Cooperation (SPEC) من أجل زيادة القراءة التصديرية للأعضاء.

وتعد منطقة آسيا-الباسيفيك حيوية للسلام والتنمية العالميين، إذ تضم الآن ٤٠٪ من سكان البشرية وتمثل ٤٨٪ من التجارة العالمية و٥٧٪ من الناتج العالمي، إنها مهد العديد من المعجزات التنمية وتقدم ديناميكتها الاقتصادية دفعة مستدامة للنمو العالمي.

ويقر البنك الدولي بأن منطقة آسيا الباسيفيك تعرف نمواً اقتصادياً مرناً حسب توقعات ٢٠١٧-٢٠١٩، وهو ما يرجع إلى الطلب المرتفع على المواد الأولية التصنيعية، كما بلغت نسبة نموها الاقتصادي ٦٪١٦ عام ٢٠١٨ لكل دول المنطقة.^(٣١)



وقد واصلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي عالية تتجاوز تلك الموجودة في مناطق أخرى، وبالتالي أصبح ما يعرف باسم "مركز النمو" للاقتصاد العالمي، ومن المتوقع أن تستمر في التمتع بأعلى معدلات النمو في العالم وأن تكون بمثابة محرك الاقتصاد العالمي مستقبلاً، وتتميز المنطقة بنمو سكاني أكبر ونمو اقتصادي أقوى من أي نوع آخر، وتنوع في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية، ووفرة الموارد الطبيعية يضاف إلى ذلك الغابات الاستوائية المطيرية والمنتجات البحرية. لذلك تعد منطقة آسيا-الباسيفيك هي المسرح الرئيسي للتفاعل الصيني - الأمريكي، وتنصاعر فيها الصين والولايات المتحدة على النفوذ، ويأتي اتفاقيهما مؤخراً على تعميق الحوار حول شؤون منطقة آسيا- الباسيفيك كأمر مشجع.^(٣٢)

ولهذا السبب، يعد الارتباط الصيني - الأمريكي في منطقة آسيا الباسيفيك أمراً مهماً. إن كان إيجابياً، سيعود بالفائدة على الجميع؛ وإن كان سلبياً سيلحق الضرر بالجميع. كما أقر رئيس الوزراء الأسترالي السابق بوب هوك ورئيس الوزراء السنغافوري لي هسين لونج ونخبة أخرى بأن الأمن والتنمية في منطقة آسيا- الباسيفيك مرهونان بمسار العلاقات الصينية - الأمريكية.

ورغم الجدال الذي دار بينهما في الأعوام الأخيرة بشأن بحر الصين الجنوبي، إلا أن الدولتين تحافظان على علاقات تعاونية ومثمرة عموماً في المنطقة، داخل إطارات مثل التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا- الباسيفيك والمحادثات السداسية، وفي مجالات مثل تغير المناخ ومحاربة القرصنة ومكافحة الإرهاب ومنع الانتشار النووي.

ولكن هناك ما يعرقل التفاعل الصيني - الأمريكي في المنطقة كبعض الإجراءات التي تتخذها واشنطن تحت مظلة إستراتيجيتها "إعادة التوازن تجاه منطقة آسيا- الباسيفيك"، فقد عقدت الهيكل الجيوسياسي الإقليمي وثبت أنها تلحق الضرر بالعلاقات الثنائية وبالنأمام في منطقة آسيا- الباسيفيك. لكن الدولتين العاملتين تتفهمان ضرورة



الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة آسيا-الباسيفيك وتشتاركان الرغبة في ذلك، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي واحلاء المنطقة من الأسلحة النووية.

لكن في الشق الاقتصادي تعمل الصين على ازاحة الولايات المتحدة الأمريكية وتهديد استمرارية رياضتها الاقتصادية لتي استمرت لعقود، وأهم مظاهرها هو مشروع الحزام والطريق للقرن الحادي والعشرين، واستراتيجية جيوسياسية لفك الارتباط السياسي والأمني الذي تحاول فرضه الولايات المتحدة الأمريكية في إقليم الباسيفيك، وذلك بالتوجه شرقا نحو القارتين الأوروبيتين والإفريقية الأمر الذي قد يعيد الولايات المتحدة الى المربع الأول وتوجهها قصرا نحو المحيط الأطلسي، مما يخلي المجال للصين في المحيط الهادئ.

خامساً: تقييم المنتدى على الجانب الاقتصادي

بشكل عام سعت دول المنطقة الى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وتركيز الأنظار وفقاً لأساليبيين:

- داخلياً: الإصلاحات السياسية التي مست كل دول المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية وأدت الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة والمخطط لها.
- إقليمياً: تجاوز الخلافات السياسية والحدودية من خلال تفعيل النقاط المشتركة وتصويب اهتماماتها عبر الاستثمار في كافة الطاقات البشرية الكفيلة بتحقيق المصالح الاقتصادية. وتكوين منتدى جزر الهادئ كمنبر إقليمي لحل القضايا ذات الاهتمام المشترك وكونه نقطة توازن في المنطقة ضد تحولها الى حلبة صراع بين القوى الكبرى.

ويؤخذ على المنتدى نقص الفعالية وتغليب المصالح القومية على المنافع الإقليمية، وقدرة أي دولة على التصرف كدولة فيتو مما أدى إلى سيولة بيانات المنتدى، لكنه من ناحية أخرى يعتبر منتدى للدول الجزرية الأعضاء للتعبير عن نفسها في مجال العلاقات



الدولية، باعتباره منظمة إقليمية حيث أعطاها فرصة للتوحد وتنسيق العمل، لكن ترجع أوجه القصور إلى رغبة الدول القائدة في الحصول على ميزات بشكل غير عادل من مشروعات المنتدى الإقليمية مثل حالة خطوط طيران الباسيفيك التي سيطرت عليها فيجي.^(٣٣)

ومن العقبات التي تواجه المنتدى مسألة السيادة للدول الأعضاء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأعضائه. كما أن هناك عدم اهتمام بقضايا الأمن الداخلي، لكنه ركز على قضايا هامة مثل الاختبارات النووية الفرنسية والتحرر من الاستعمار.

وتظل اهتمامات المنتدى محدودة في مجال الأمن الإقليمي، وكل ما أصدره من بيانات حول الأمن هي ٣ بيانات كبرى حول الأمن والتعاون الأمني، الأول: بيان هونيارا حول التعاون في إنفاذ القانون عام ١٩٩٢ من أجل تنمية الوسائل الازمة للتعاون في مكافحة الجريمة عبر القومية مثل تجارة المخدرات وغسيل الاموال، لكن لم ينفذ هذا البيان، والبيان الثاني: بيان ايتواتكي عام ١٩٩٧ حول التعاون في الأمن الإقليمي وركز فقط على التعاون في الكوارث البيئية والجريمة عبر القومية، وأخيراً: بيان بيكتواوا عام ٢٠٠٠ الذي صدر بعد ازاحة حكومة فيجي المنتسبة، حيث دفعت استراليا ونيوزيلندا من أجل إصدار بيان قوي ومحاولة وضع خطوط ارشادية لقضايا الأمن الداخلي، لكن البيان في حد ذاته لم يشر إلى فيجي إلا قليلاً أو لقضايا أمنية أخرى. ويمكن اعتبار هذا البيان كأنه يعطي المنتدى دوراً أكبر ليلعبه في مختلف قضايا المنتدى مثل التحقيق، وتشكيل لجان تقصي حقائق، والتوسط وإمكانية عقد اجتماع خاص لبحث احتمالات التدخل في الأزمة.

لكن خلال ٣٠ عاماً من إنشاء المنتدى توصل إلى العديد من الإتفاقيات في المجالات



الاقتصادية^(٣٤)، بمعنى أن اهتمامات المنتدى اقتصادية بالأساس مما أثار الجدل حول ما إذا كان غرض المنتدى هو تطوير تجمع إقليمي، لذلك يجب التمييز بين المنتدى كمنظمة إقليمية وبين منهج الهداء كفلسفة وممارسة للهوية الإقليمية لمنطقة الهداء. لكن ما حدث كان عكس ذلك حيث تفاوضت الكومنولث وليس المنتدى في اتفاقيات سلام جزر سالمون كما هو منصوص عليه في اعلان هونيارا واتفاقية باناتانيا عام ١٩٩٩ والتي انهارت جراء الصراع المسلح عام ٢٠٠٠ ، الأمر الذي دفع استراليا ونيوزيلاندا وليس المنتدى إلى التدخل، حيث أدعت أنها تتصرف وفقاً لتفويض من منتدى جزر الهداء^(٣٥).

ومع ذلك فقد توحدت الدول أعضاء المنتدى في الثمانينيات من القرن العشرين حول رفض الاختبارات النووية الفرنسية على الرغم من اختلاف مواقف هذه الدول حول مسألة الردع النووي فبعض الدول مثل استراليا وفيجي وتونجا كانوا مؤيدین للمظلة النووية الأمريكية لمنطقة، لكن دولة فانواتو كانت ترفض أي وجود نووي في المنطقة. وبالرغم من موقف نيوزيلاندا المعارض للأسلحة النووية، لكن في النهاية تكون تحالف ثلاثة بين الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلاندا واستراليا.

وتعد معاهدة راروتنجا محاولة للتعبير عن موقف موحد معارض للاختبارات الفرنسية في الإقليم لكن تركت مسألة العلاقة مع الولايات المتحدة، وانتقد بعض المحللين المعاهدة على أساس أنها ناتجة عن الموقف الاسترالي لحماية تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة وتصديرها للبيورانيوم.^(٣٦)

الخاتمة:

على الرغم أن الهدف من إنشاء المنتدى من أجل أن يكون منبراً لمناقشة القضايا السياسية خاصة التحرر من الاستعمار ووقف الاختبارات النووية في الإقليم، لكن غالب تأثيره في المجال الاقتصادي، كما أن دور منتدى جزر الهداء هو المنشئ لمنطقة الخلالية من الأسلحة النووية في جنوب الهداء، حيث ظهر دور منتدى جنوب الهداء



كمنظمة إقليمية منذ بداية طرح فكرة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في المحيط الهادئ، أي في مرحلة ظهور المشروع أو مرحلة ما قبل المفاوضات ثم استضاف المفاوضات بين أطراف المنطقة الخالية، وهم في نفس الوقت أعضاء المنتدى. وقد أثبت المنتدى دوره الإيجابي في إنشاء المنطقة مستفيضاً بقدر كبير من جميع الظروف التي تمثلت في قلق أعضائه من خطورة استمرار إجراء التجارب النووية في الإقليم والآثار المترتبة عليها، وكان دوره في التفاوض من أجل التوصل لاتفاقية راروتنجا، وحرصه على تضمين مواد معينة تحقق السلام والأمن لأعضائه، مثل تضمين مادة عن حظر دفن النفايات المشعة في البحر، ثم أقر نص الاتفاقية وفتحها للتوقيع.

فضلاً عن دوره بعد إنشاء المنطقة والتوقيع على اتفاقية راروتنجا في التطبيق الفعلي لاتفاقية ونفاذها القانوني، من خلال متابعته لحالة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية من حيث انضمام دول جديدة أو حالة التوقيع أو التصديق على الاتفاقية، وتوقيع الدول الخمس النووية على بروتوكولات الاتفاقية، وكذلك متابعته لحالة انضمام أعضائه لاتفاقيات الدولية ذات الصلة مثل اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. إضافة لتعاونه مع غيره من المنظمات الإقليمية والدولية من أجل نزع السلاح النووي وتحقيق الأمن والسلام الإقليمي والدولي.



المراجع

1. A Long-term Perspective on Environment and Development in the Asia -Pacific Region", Available At:
<https://www.env.go.jp/en/earth/ecoasia/workshop/bluebook/chapter1-1.html>
2. www.forumsec.org
3. Baaro,MakuritaThe South Pacific /nuclear Free Zone Treaty (The Treaty of Rarotonga),in Pericles Gasparini Alves and Daiana Belinda Cipollone, Nuclear Weapon Free Zones in the 21st Century, (Geneva/New York,UNIDIR,1997)
 ٤. ساموا الآن
5. أعضاء مراقبين: توكيلاو-واليز وفوتانا، الكومونولث، بنك آسيا للتنمية، البنك الدولي، الأمم المتحدة، تيمور، كومونولث مارينا الشمالية، ساموا الأمريكية
6. Bikini Atoll Nuclear Test Site (Marshall Islands) ,UNESCO ,no 1339,2010
7. South Pacific Forum, Joint Final Commuique,Wellington,5-7August 1971 ,Available at: <http://www.forumsec.org>
8. South Pacific Forum Communiqué,Nuku'alofa,Tonga,20-21 September 1988, ,Available at: <http://www.forumsec.org>
9. Howlett ,Darry and john Simpson , Nuclear non-proliferation ,A reference Hand Book ,(Britain: Longman Current Affairs,1992),pp138-139
10. Ibid.,pp.140-142
11. South Pacific form Communiqué, Funafuti, Tuvalu 27 – 28 August 1984,Available at: <http://www.forumsec.org>
- ١٢ . لمزيد من التفاصيل، انظر: تقرير للأمين العام عن أنتاركتيكا A/66 222 متاح على الرابط:
www.ods.un.org
- ١٣ . د.فوزي حماد وعادل محمد احمد، المناطق الخالية من الأسلحة النووية : دراسة مقارنة، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد ١٤٤ ، ابريل ٢٠٠١)، ص ٢٨
- ١٤ . تستخدم مصطلح أجهزة منفجرة نووية بدلاً من أسلحة نووية للتأكيد على أن الدول الأطراف لا تفرق بين الأجهزة ذات الأغراض العسكرية وتلك التي يدعي أنها ذات أغراض سلمية.
15. <http://cns.miis.edu/inventory/pdfs/spnfz.pdf>
16. International Nuclear Law: History, Evolution and Outlook, Nuclear Energy Agency, Organization for Economic Cooperation and Development, OECD ,2010,p247
17. Fry, Greg F.,The South Pacific Nuclear-Free Zone, SPRI Yearbook 1986,(New York: Oxford University Press,1986),p.502
18. Masperi, Louis, Present and Future Nuclear-Weapon Free Zones, in Joseph Rotblat (ed), Security, Cooperation and Disarmament: The



**Unfinished Agenda for the 1990s, Lahti, Finland, 2-7 September 1996,
Proceedings of the 46th Pugwash Conference on Science and World
Affairs, (World Scientific, 1998),p.7**

19. Fry, Greg, Op.Cit., p.500
 20. South Pacific Forum Communiqué, Rarotonga, Cook Islands 5 – 6 August, 1985, Available at: <http://www.forumsec.org>
 21. <https://www.forumsec.org/forty-ninth-pacific-islands-forum-nauru-3rd-6th-september-2018/>
٢٢. مذكرة بشأن الأنشطة المتصلة بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتنغا)، مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام ٢٠١٥، نيويورك ٢٧ أبريل - ٢٢ مايو ٢٠١٥ ، متاح على الرابط:

NPT\CONF\2015\7

23. South Pacific Forum Communiqué, Suva, Fiji, 8-11 August 1986, Available at: <http://www.forumsec.org>
٤. مذكرة بشأن الأنشطة المتصلة بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتنغا)، مرجع سبق ذكره

25. South Pacific Forum Communiqué, Tarawa, Kiribati, 10-11 July 1989, Available at: <http://www.forumsec.org>
26. South Pacific Forum Communiqué, Tarawa, Op.Cit.
27. South Pacific Forum Communiqué, Port Vila, Vanuatu 4 - 5 August 2010, Available at: <http://www.forumsec.org>
28. Ban Ki-moon, United Nations Secretary-General, joint statement with Pacific Islands Forum Leaders, Auckland, New Zealand, 7 September 2011, Available at: www.un.org/sg

٢٩. دولية الأمم المتحدة لشئون نزع السلاح، المجلد ٣٠، ٢٠٠٥، (نيويورك: إدارة شئون نزع السلاح، ٢٠٠٨)، ص ١٦٠
٣٠. مشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة باسم الدول الأعضاء بالمنتدى رقم A/C.1/62/L.16

31. <http://www.banquemoniale.org/fr/region/eap/overview>
٣٢. د. عبلة مزوزي، خالد بلعيشة_(محرر)، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية : محددات القوة الآسيوية، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٨، ص ٢٥٥-٢٥٧

33. Shibuya , Eric The Problems And Potential of The Pacific Island Forum, Asia-Pacific Center For Security Studies, p. 107, Available at: <http://apcss.org>
34. Ibid., 102-105
35. Ibid, p.114
36. Ibid, p.109